من هدي الحديث النبوي

(١)

نظم المتناثر من الحديث المتواتر

تأليف
أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني

الطبعة الثانية المصححة
ذات الفهارس العلمية

بيان

حقوق الطباعة والتصوير

محفوظة للناشر

ومن جرؤ على طبعه فقد عرض نفسه للمحاكمة ودفع التعويض

دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر

لصاحبها

شرف الدين بن محمد عبد الفتاح حجازي

الإدارة والمراسلة : ١ شارع إبراهيم زايد ـ الدور الثالث ـ بالطالبية : الهـرم ٥
(نهاية شركة البيبسى كولا)

مقدمـــة الناشر

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . (آل عمران ١٠٢)

(يأيها الذين آمنوا إتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) (١)

(يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيراً ونساء . واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً) (٢) (النساء ١)

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً . يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً) (الأحزاب ٧٠ ، ٧١)

أما بعـــــد :

فإن أولى ما صرفت فيه نفائس الإيام ، وأعلى ما خص بمزيد الاهتمام ، الاشتغال بالعلوم الشرعية ، المتلقاة عن خير البرية ، ولا يرتاب عاقل فى أن مدارها على كتاب الله المقتفى ، وسنة نبيه المصطفى ، وأن باقى العلوم إما آلات لفهمها وهى الضالة المطلوبة ، أو أجنبية عنها وهى الضارة المغلوبة (٢) .

ولما كان واقع المسلمين فى عصرنا هذا يحتاج إلى مزيد عناية من مفكرى المسلمين وعلمائهم ، لأن هناك جفوة أليمة تقوم بين هدى النبى صلى الله عليه وسلم ، وبين حياة المسلمين العملية والفكرية والمعاشية والاجتماعية .

وإنها لكارثة ألا يشعر الواعون من المسلمين وهم الآن يحاولون أن ينهضوا بأبناء ملتهم من واقع مرير – بضرورة قيام طائفة من المسلمين فى كل بلد لمتابعة تلك الجهود العظيمة

---

(١) هذه الخطبة التى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمها أصحابه فى كل شأن ، وانظر طبعتها المفردة للمحدث الألبانى – المكتب الإسلامى .

(٢) هدى الساري مقدمة فتح البارى للحافظ ابن حجر العسقلانى صفحة ٣ .

التى بدأها الأسلاف فى مجال السنة وأنفقوا فى سبيلها زهرات حياتهم ، حتى تركوا لنا كنوزاً من المؤلفات ما أشد حاجتنا إلى الانتفاع منها وإتمامها (١) .

ولما أن عزمت دار الكتب السلفية للطباعة والنشر بمصر (بتوفيق الله) على إصدار سلسلتها من هدى الحديث النبوى » مشاركة منها فى تصحيح عقائد المسلمين وأعمالهم ، وتجديد دعوة السلف ، وحفز همم طلبة العلم : خاصة منهم طلبة علم الحديث — كثر الله سوادهم . رأينا أن نبدأها بكتاب « نظم المتناثر من الحديث المتواتر » فانه كتاب عظيم الشأن ، جليل القدر ، وهو من أحسن وأجمع ما صنف فى بابه (٢) . وذلك بعد تصحيح الأخطاء الكثيرة التى كانت فى الطبعة الأولى (٣) ، وترتيبه ترتيباً علمياً (٤) بما يتناسب وأهمية موضوع الكتاب ، وقمنا أيضاً بعمل الفهارس العلمية فى نهاية الكتاب .

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجه ، وأن ينفع به المسلمين عامة ، وأهل العلم والتحقيق منهم خاصة ، أنه خير مسؤول .

وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

أبو حذيفة

(١) الحديث النبوى : دكتور محمد بن لطفى الصباغ ، صفحة ١١ ، الطبعة الرابعة المكتب الإسلامى .

(٢) أنظر مقدمة المؤلف .

(٣) كانت الطبعة الأولى سنة ١٣١٨ بفاس المغرب بعناية السلطان عبد الحفيظ ، ثم صورت بطريقة الأوفست فى دار المعارف بحلب ثم دار الكتب العلمية ببيروت وبها نفس الأخطـــاء .

(٤) بالنسبة إلى العمل المطبعى — وليس إلى أصل الكتاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى تواترت السنة الذاكرين بذكره وتمجيده ، وتواطأت قلوب المحبين على حبه وتعظيمه وتوحيده . والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على إنسان عين الوجود الباهر . المخصوصة أمته السعيدة بإسناد ما هو صحيح عنه وحسن ومتواتر . وعلى آله السادة . وصحابته النجوم البررة القادة .

أما بعـــد .

فإن علم الحديث الشريف أجل العلوم قدراً . وأكملها مزية وأعظمها خطراً . من حازه فقد حاز فضلا كبيراً ، ومن أوتيه فقد أوتي خيراً كثيراً . ومن ظفر به ظفر باكسير السعادة ، ونال كل المنى ورزق خاتمة الحسنى والزيادة .

وقد روى عن سفيان الثورى كما ذكره ابن الصلاح فى مقدمة علوم الحديث له قال : ما أعلم عملا أفضل من طلب الحديث لمن أراد به الله عزوجل : قال ابن الصلاح وروينا نحوه عن ابن المبارك اه .

وعن المعافى بن عمران قال : كتابة حديث واحد أحب إلى من صلاة ليلة .

وأخرج ابن عساكر فى تاريخه عن أبى العباس المرادى قال أبى : رأيت أبا زرعة فى النوم فقلت ما فعل الله بك فقال لقيت ربى فقال لى يا أبازرعة إنى أوتى بالطفل فآمر به إلى الجنة فكيف بمن حفظ السنن على عبادى تبوأ من الجنة حيث شئت .

وفى فهرسة الإمام أبى عبد الله القصار ما نصه : بشارة عظيمة قال محمد بن عبد العظيم المنذرى لرائيه يعنى فى النوم دخلنا الجنة وقبلنا يد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبشروا كل من كتب بيده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو معه فى الجنة اه .

وفى اذكار النووى: عن سهل بن عبد الله التسترى أحد أفراد هذه الأمة وعبادها أنه كان يأتى أبا داوود السجستانى صاحب السنن ويقول أخرج لى لسانك الذى تحدث به حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لأقبله ، فيقبله .

وعن ابراهيم بن أدهم قال أن الله ليدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث .

وأخرج الشيخ أبو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسى فى كتاب الحجة على تارك المحجة بسنده إلى أحمد بن حنبل أنه قيل له: هل لله فى الأرض ابدال؟ فقال نعم. قيل من هم؟ قال إن لم يكن أصحاب الحديث هم الابدال فما أعرف الله ابدالا .

وفى العهود المحمدية كان سفيان الثورى وابن عيينة وعبد الله بن سنان يقولون لو كان أحدنا قاضياً لضربنا بالجريد فقيهاً لايتعلم الحديث ومحدثاً لايتعلم الفقه اهـ (١) .

ويروى مرفوعاً اللهم ارحم خلفاءى قيل ومن هم قال الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثى وسنتى (٢) .

وفى الحديث المتواتر كما يأتى « نضر الله امرءاً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها » .

دعا له بالنضرة وهى البهجة والحسن .

قال ابن عيينة ليس أحد من أهل الحديث الأوفى وجهة نضرة لهذا الحديث .

وقد كان بعض الأئمة الكبار إذا رأى أصحاب الحديث ينشد ويقول:

أهلا وسهلا بالذين أحبهم وأودهم فى الله ذى الآلاء

---

(١) أسقطنا من أصل المؤلف قرابة الثلاثة أسطر نقلها — عفى الله عنه، عن ابن عربى (الصوفى) المتكلم بوحدة الوجود — ونظراً لكلام أئمة أهل السنة والجماعة فيه — من قبيل اعتقاده ، ولخفاء عقيدته على كثير من العوام أسقطنا النقل عنه — واقتضت الأمانة العلميه التنبيه .

(٢) حديث موضوع — انظر ضعيف الجامع الصغير لشيخ الحديث فى ديار الشام الألبانى برقم (١٢٩٦) وإيراد المصنف الحديث بصيغة التمريض يشعر بذلك .

أهلا بقوم صالحين ذوى تقى غر الوجوه وزين كل ملاء
ياطالبى علم النبى محمد ما انتم وسواكم بسواء

وللحافظ أبى طاهر السلفى :

دين النبى وشرعه أخباره وأجل علم يقتفى آثاره
من كان مشتغلا بها وبنشرها بين البرية لاعفت آثاره

وروى ابن عبد البر بسنده إلى عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل عن أبيه قال :

دين النبى محمد آثار نعم المطية للفتى الأخبار
لاتعدلن عن علم الحديث وأهله فالرأى ليل والحديث نهار
ولربما جهل الفتى طرق الهدى والشمس طالعة لها أنوار

* * *

وأن أهل هذا الفن قد قسموه أنواعاً : ووضعوا فى كل نوع منه أوضاعاً :

ومن أنواعه المذكورة : الأحاديث المتواترة المشهورة ، وقد نهضت قبل هذا الآوان ، لجمع ما وقفت عليه منها فى بطون الدفاتر ومقيدات الاخوان ، حتى جمعت منها جملة وافرة ، وعدة جليلة متكاثرة ، ولما خفت عليها من الدروس والضياع ، جمعتها فى مقيد للانتفاع (**وسمته بنظم المتناثر من الحديث المتواتر**) وكان ذلك قبل وقوفى للسيوطى على إزهاره المتناثرة ، الذى لخصه من فوائده المتكاثرة .

ثم بعد وقوفى عليه ، أضفت ما فيه إليه .

ولم أدع حديثاً من أحاديثه إلا ذكرته ، وبقولى عند ذكره أورده فى الأزهار من حديث فلان ميزته .

ثم أذكر ما عده فيه من الصحابة أو التابعين : مسقطاً لما ذكره من المخرجين ، فإن تيسرت زيادة نبهت عليها ، وبلفظة قلت بعد كلامه أشرت إليها .

وما لم يذكره أتيت فيه بما يسره الله على من غير تعرض إليه ، فيعلم من ذلك انى لم أجد ذلك الحديث لديه .

وقد قال السخاوى فى مبحث المتواتر من شرح الألفية ما نصه وقد أفرد ما وصف بذلك ، يعنى بالتواتر فى تأليف أما للزركشى أو غيره اهـ (قلت) أفرده بالتأليف بعد السخاوى جماعة منهم الشيخ الإمام الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة وسماه الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة رتبه على الأبواب وجمع فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداًمستوعباً فيه كل حديث بأسانيده وطرقه وألفاظه فجاء كتاباً حافلا لم يسبق كما قال إلى مثله .

ثم جرد مقاصده فى جزء لطيف سماه الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة اقتصر فيه على ذكر الحديث وعدة من رواه من الصحابة مقروناً بالعزو إلى من خرجه من الأيمة المشهورين ، وعدة أحاديثه فيه على ماذكره هو فى آخره مائة .

لكنى عددتها فوجدتها تزيد على ذلك باثنى عشر وإلى الله تعالى حقيقة الخبر .

ومنهم الشيخ الإمام الحافظ خاتمة المسنادين ذو التصانيف العديدة شمس الدين أبوعبد الله محمد بن محمد بن على بن طولون الحنفى الدمشقى الصالحى المتوفى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة .

وسماه اللئالىء المتناثرة فى الأحاديث المتواترة .

ومنهم الشيخ أبو الفيض محمد مرتضى الحسينى الزبيدى المصرى المتوفى عام خمسة ومائتين وألف .

وسماه لقط اللئالى المتناثرة فى الأحاديث المتواترة ومنه أخذ السيد النواب صديق بن حسن بن على القنوجى البخارى الحسينى الأربعين التى جمعها مما بلغ حد التواتر وسماها بالحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون .

وقد قال فى شرح النخبة للعلامة أبى الحسن محمد صادق السندى المدنى ما نصه : وقد تساهل السيوطى فى الحكم بالتواتر فحكم على عدة من الأحاديث بذلك وأوردها فى كتاب سماه الأزهار المتناثرة فى الأحاديث المتواترة اهـ .

وهو كذلك فإنه ذكر عدة أحاديث ربما يقطع الحديثى بعدم تواترها .

ويظهر أيضاً من كلامه أنه قصد جمع المتواتر اللفظى ثم أنه كثيراً ما يورد أحاديث صرح هو أو غيره فى بعض الكتب بأن تواترها معنوى .

هذا وقبل الشروع فى المقصود بياناً وإيضاحاً ، آتى بمقدمة فى بيان معنى التواتر لغة واصطلاحاً ، فأقول :

مقـــدمـــة

التواتر بمثناتين : وهو فى اللغة : قال فى المحصول مجىء الواحد أثر الواحد بفترة بينهما .

ومثله للقرافى فى التنقيح .

ومنه قوله تعالى : **ثم أرسلنا رسلنا تترآ** أى متتابعين رسولا بعد رسول بينهما فترة .

وحكى عن ابن برى أنه مجىء الشىء بعد الشىء بعضه فى إثر بعض وتراً وتراً أو فرداً فرداً يعنى من غير فترة بينهما .

وحكى القولين فى القاموس فقال والتواتر التتابع أو مع فترات اهـ .

واقتصر فى الصحاح على الثانى فى كلامه فقال : والمواترة المتابعة ولا تكون المواترة بين الأشياء إلا إذا وقعت بينها فترة وإلا فهى مداركة ومواصلة اهـ .

وفى شرح القاموس نقلا عن اللحيانى قال المتواتر الشىء يكون هنيهة ثم يجىء الآخر فإذا تتابعت فليست متواترة إنما هى متداركة ومتتابعة .

قال وقال ابن الأعرابى : ترى يترا إذا تراخى فى العمل فعمل شيئاً بعد شىء .

وقال الأصمعى : واترت الخبر اتبعت وبين الخبرين هنيهة اهـ .

فعلم أن الأول فى كلامنا وهو الثانى فى كلام المجد أرجح والله أعلم .

وفى الاصطلاح قال ابن الصلاح فى مقدمة علوم الحديث له : عبارة عن الخبر الذى ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة .

قال ولا بد فى إسناده من استمرار هذا الشرط فى رواته من أوله إلى منتهاه .

ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه اهـ .

وقال النووى فى التقريب: هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أول الإسناد إلى آخره .

قال وهو قليل لايكاد يوجد فى روايتهم اهـ .

وقال الجرجانى فى مختصره والخبر المتواتر ما بلغت رواته فى الكثرة مبلغاً أحالت العادة تواطئهم على الكذب ويدوم هذا فيكون أوله كآخره ووسطه كطرفيه كالقرآن والصلوات الخمس اهـ .

وعبارة التاج فى جمع الجوامع هو خبر جمع يمتنع .

زاد شارحه المحلى وغيره عادة تواطئهم على الكذب عن محسوس .

فقوله **خبر** الخبر ما قابل الإنشاء وهو ما يحتمل الصدق الذى هو المطابقة للواقع ، والكذب الذى هو عدم المطابقة بالنظر لذاته .

والإنشاء ما لا يحتملهما .

وقوله **جمع** خرج به خبر الواحد والإثنين فإنه لايكون متواترا ولا يسمى بذلك .

وقوله **يمتنع** خرج به خبر الجماعة الذين لا يمتنع عليهم التواطؤ أو التوافق كقوم فساق أو كفار أمكن بحسب العادة تواطؤهم أو إتفاقهم على خبر فلا يسمى متواتراً ، فإن لم يمكن تواطؤهم على الكذب وهم فساق أو كفار سمى متواتراً .

وهذا بالنظر إلى اصطلاح الأصوليين لأن كلامهم فى الخبر المتواتر من الناس .

وأما المحدثون فالظاهر أنه لابد عندهم من الإسلام فى رواته لأن كلامهم فى التواتر من الحديث .

على أنه لم يوجد حديث نبوى تواتر بكفار فقط أو فساق حتى يكون للمحدثين نظر إليه كذا قال بعضهم .

ويخدش فيه أن المحدثين صرحوا أيضاً بعدم اشتراط الإسلام والعدالة فى رواته كما صرح بذلك الأصوليون فليراجع كلامهم .

وقولهم لايقبل ويحتج به من الحديث إلا ما رواه العدل الضابط بأن يكون مسلماً بالغاً إلى آخر ماقالوا فى خبر الأحاد لا فى المتواتر والله أعلم .

وقوله **عادة** خرج به التجويز العقلى دون نظر إلى العادة أى مجرداً عنها فإنه لا يمتنع ولا يرتفع ولو بلغ الجمع ما عسى أن يبلغ .

وقوله **تواطئهم على الكذب** أى لاعمداً ولا غلطاً ولا نسياناً .

وقوله عن محسوس أى أمر يدرك بالحس أى بإحدى الحواس الخمس الظاهرة كسمع أو بصر .

وخرج به ماكان عن أمر معقول أى يدرك بالعقل فإنه يجوز الغلط فيه بل قد يتيقن الغلط كخبر الفلاسفة بقدم العالم أو بانتفاء الحشر للأجساد فلا يسمى متواترا ولو بلغوا فى الكثرة ما عسى أن يبلغوا بل لايسمى بذلك ولو تيقن صوابه كأخبار أهل مصر من الأمصار بحدوث العالم أو بوجود الصانع .

وقد استفيد من هذا أنه لابد من إفادته للعلم .

والمتبادر من كلامهم وصرح به غير واحد اشتراط أفادته له بنفسه أو بقرائن لازمـــة له إما من أحواله المتعلقة به كأن يكون لفظاً واحداً وتركيباً واحداً أو المتعلقة بالمخبر عنه كان يكون موسوماً بالصدق أو بالمخبر به كأن يكون من عادته أن يقع أى أمراً مستقرب الوقوع احـــترازاً عما إذا أفاده بقرائن منفصلة عنه زائدة على مالا ينفك الخبر عنه كالتفجع وشق الجيب فى الخبر بموت الولد أو الوالد مثلا ، فلا يسمى متواتراً .

وبه يعلم أن ما يأتى عن ابن الصلاح وغيره من أن ما اتفق عليه الشيخان أو أخرجه أحدهما بالإسناد المتصل كالمتواتر معناه كهو فى إفادة العلم لا فى التسمية فإنه لايسمى متواتراً اصطلاحاً لأن إفادته للعلم ليست بنفسه بل بقرائن خارجية كتلقى الأمة لكتابيهما بالقبول وما أشبه ذلك .

وعلى هذا فقول التاج عقب التعريف السابق وحصول العلم آية اجتماع شرائطه .

معناه حصول العلم منه بنفسه أو بقرائن لازمة فقط أو مع القرائن المنفصلة .

وأما منها وحدها فلا يكفى لأن خبر الأحاد قد يفيد العلم بواسطة ما ينضم إليه من القرائن كما يأتى .

ثم فى عبارته على ما قيل قلب ،والأصل واجتماع شرائطه أى الأمور المحققة له وهى أجزاء ما هيته من كونه خبر جمع الخ . آية :أى علامة حصول العلم منه .

والظاهر أن هذا إنما يتمشى على القول بأن العلم الحاصل منه نظرى لأنه يشترط فى حصول العلم منه تقدم العلم بالشرائط أى ملاحظتها والالتفات إليها قبل .

ولا يتمشى على مقابله الراجح من أنه ضرورى لأن ذلك لايشترط بل الشرط عليه وجود الشرائط فى نفس الأمر كانت ملحوظة للسامع ملتفتاً إليها أو غير ملحوظة ولا ملتفت إليها .

وحصول العلم آية اجتماعها والتاج ذهب على هذا الثانى فلا قلب فى عبارته .

والنصوص الموافقة له كثيرة :

قال ابن أمير الحاج فى شرح التحرير ما نصه :الضابط للخبر المتواتر حصول العلم فمتى أفاد الخبر بمجرده العلم تحققنا أنه متواتر وأن جميع شرائطه . موجودة .

وإن لم يفده ،ظهر عدم تواتره بفقد شرط من شروطه اهـ :

وانظر حاشية ابن قاسم العبادى على المحلى ولا بد .

ثم إن كانوا طبقة واحدة فواضح أنه يحصل التواتر بخبرهم لوجود قيوده المذكورة وإلا بأن كانوا طبقات ولم يخبر عن محسوس إلا الطبقة الأولى اشتراط كونهم جمعاً يمتنع تواطؤهم على الكذب فى جميع الطبقات من أول السند إلى انتهائه كما أشار إليه السبكى بعد وكما تقدم عن ابن الصلاح والنووى وخرج به ما إذا لم يوجد الجمع فى جميعها ووجد فى

بعضها فقط فإنه لايسمى متواتراً لأن الحكم فى مثله للأقل بل غريباً أو عزيزاً حتى يوجد الجمع فى كل طبقة ابتداء ووسطاً وانتهاء وخرج أيضاً ما إذا وجد الجمع ولم يوجد العلم فى جميع الطبقات أو فى بعضها ولو فى واحدة منها فإنه لايسمى متواتراً بل مشهوراً أو مستفيضاً .

قال الشهاب ابن حجر المكى فى فتاويه ولا يكفى احتمال التواتر ولا ظنه كما هو معلوم لأن المشكوك والمظنون لاينتج القطع اهـ .

ثم هذا الذى ذكروه من إفادته للعلم هو الحق ومذهب الجمهور ومعناه فى الماضيات والحاضرات وأنكره جماعة من العقلاء(١) كالسمانية والبراهمة وقالوا أنه لايفيد إلا الظن فيهما معاً ومنهم من أنكره فى الماضيات واعترف به فى الحاضرات وإنكارهم المذكور مكابرة فإنا نجد من أنفسنا العلم بالبلاد النائية كمكة والمدينة وبغداد،وبالأمم الخالية كقوم موسى وعيسى وليس هو إلا بالأخبار .

قال السعد فى شرح النسفية فإن قيل خبر كل واحد لايفيد إلا الظن وضم الظن إلى الظن لايوجب اليقين وأيضاً جواز كذب كل واحد يوجب كذب المجموع لأنه نفس الآحاد .

قلنا ربما يكون مع الاجتماع مالا يكون مع الانفراد كقوة الحبل المؤلف من الشعرات اهـ .

والعلم الحاصل به ضرورى على الأصح وهو مذهب الجمهور من المحدثين والأصوليين لحصوله لمن لايتأتى منه النظر كالبله والصبيان ومعنى كونه ضرورياً أنه يضطر الإنسان إليه عند اجتماع الشرائط بحيث لايمكنه دفعه لانظرى خلافاً للكعبى وأبى الحسن البصرى من المعتزلة وإمام الحرمين والغزالى من أهل السنة .

(فإن قيل) الضروريات لايقع فيها التفاوت ولا الاختلاف ونحن نجد العلم يكون الواحد نصف الإثنين أقوى من العلم بوجود اسكندر مثلا والمتواتر قد أنكر إفادة العلم به طوائف كما تقدم .

(١) أى أهل الكلام سموا بذلك لأنهم قدموا العقل على النقل (الناشر) .

(قلنا) هذا ممنوع بل قد تتفاوت أنواع الضرورى بواسطة التفاوت فى الألف والممارسة والأخطار بالبال وتصورات أطراف الأحكام وقد يختلف فيه مكابرة وعناداً كالسوفسطائية فى جميع الضروريات والخلاف فيما قالوه لفظى لا حقيقى لأن إمام الحرمين كما أفصح به الغزالى التابع له فسر كون العلم الحاصل به نظرياً أخذاً من كلام الكعبى بتوقفه على مقدمات حاصلة عند السامع أى على التفـــات نفسه إليهـا وملاحظته لها وتقدم علمه بها وهى كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب وكونهم أخبروا عن شىء محسوس لايشتبه وهذا لاينافى كونه ضرورياً والمنافس لذلك تفسيره بالاحتياج إلى النظر عقبه هكذا قالوا وفيه نظر والحق أنه حقيقى لأن القائل بأنه نظرى يشترط فى حصوله تقدم العلم بالمقدمات والقائل بأنه ضرورى لايشترط ذلك بل الشرط عنده وجودها فى نفس الأمر أعم من أن تكون حاصلة فى النفس أو مغفولا عنها ولذا يستدلون بحصول العلم على حصولها وتوقف الآمدى من الشافعية والمرتضى الرافضى عن القول بواحد من الضرورى والنظرى لتعارض دليليهما عندهما من حصوله لمن لايتأتى منه النظر وتوقفه على تلك المقدمات المحققة له وتوقفهما يدل على أنهما فيهما أن الخلاف حقيقى كما ذكرنا والتوقف هو الذى صححه صاحب المصادر أيضاً والله أعلم .

ثم التواطؤ المذكور إن وقع بين ذلك الجمع فى اللفظ والمعنى زاد بعضهم تبعا لاستظهار ابن قاسم العبادى أو فى المعنى فقط مع اختلاف اللفظ لأنه وإن اختلف فى حكم المتحد لاتحاد معناه سمى التواتر اللفظى وان اختلفوا فيهما أعنى فى اللفظ والمعنى معاً مع الاتفاق على معنى كلى ولو تضمنياً أو التزامياً سمى التواتر المعنوى كوقائع حاتم فى عطاياه وعلى فى حروبه وعمر فى عدله وجلادته وأبى ذر فى زهده وكوقائع الشيخ عبد القادر الجيلانى فى كراماته فإنها اتفقت على معنى كلى وهو القدر المشترك بين آحاد تلك الوقائع وهو جود هذا وشجاعة هذا وعدل هذا وزهد هذا وكرامات هذا فيكون ذلك القدر المشترك بينها بقطع النظر عن متعلقه متواتراً تواتراً معنوياً وإن كانت كل واقعة بانفرادها غير متواترة إلا شيئاً قليلا من بعض تلك

الوقائع فإنه وجد متواتر اللفظ أيضاً وتردد بعض المتأخرين فى الاختلاف فى الألفاظ أو بعضها مع تقارب المعنى كحديث حنين الجذع فإنه روى فيه صاح وخار وجعل يئن وحن وبكى هل يضر فيكون التواتر معنوياً أولا يضر فيكون لفظياً والظاهر أنه لايضر أيضاً وإلا لما صح عد كثير من الأحاديث التى هذا سبيلها من المتواتر اللفظى وقد عدها منه جماعة من الأئمة وقول التاج السابق خبر جمع الخ، شامل لقسمى اللفظى والمعنوى وفاقاً للمحلى والشيخ حلولوا وخلافاً للعراقى لأن حمله عليهما أكثر فائدة والأصح أنه لايشترط فى رواته إسلام ولا عدالة ولا بلوغ ولا عدم احتواء بلدة واحدة عليهم فيجوز أن يكونوا كفاراً أو فساقاً أو صبياناً وأن تحويهم بلدة واحدة وكذا لايشترط فيهم عدد محصور ولا صفة معينة بل البلوغ إلى حـــد وحالة تحيل العادة معهما تواطئهم على الكـــذب فى جميع الطبقات ولو كان العدد فى بعضها قليلا وفى بعضها كثيراً والصفات العلية فى الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرره حجر فى نكت علوم الحديث وشرح النخبة وعلى اشتراط العدد اختلف فى أقل العدد المشروط بعد اتفاقهم على عدم الاكتفاء بالواحد والإثنين فقيل أربعة قياساً على شهود الزنى وقال القاضى أبو بكر الباقلانى اقطع بأن أقول الأربعة لايفيدون وأتوقف فى الخمسة وجرى عليه فى جمع الجوامع فقال ولا تكفى الأربعة وفاقاً للقاضى والشافعية ومازاد عليها صالح من غير ضبط يعنى بعدد معين وتوقف القاضى فى الخمسة اهـ .

وهو يفيد أنه لو اتفق الأئمة الأربعة بل الخلفاء الأربعة على رواية حديث لايفيد خبرهم العلم وليس كذلك فالصواب القول بأنها قد تكفى وقيل خمسة قياساً على اللعان وقيل سبعة لاشتمالها على انصباء الشهادة الثلاثة وهى الأربعة والإثنان والواحد وقيل عشرة لقوله تعالى تلك عشرة كاملة ولأنها أول جموع الكثرة وهذا قاله الاصطخرى قال السيوطى فى شرح التقريب وهو المختار وكتابه فى المتواترات مبنى عليه لأنه جمع فيه ما رواه عشرة من الصحابة فصاعداً كما تقدم التنبيه عليه وفى الإغارة المصبحة على مانع الإشارة بالمسبحة للعلامة السيد محمد رسول البرزنجى الحسينى أثناء كلام

له ما نصه وقد قال الحافظ السيوطى فى الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة أن كل حديث رواه عشرة من الصحابة فهو متواتر عندنا معشر أهل الحديث اهـ .

وقيل اثنا عشر عدد نقباء بنى إسرائيل وقيل عشرون لقوله **إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبون مائيين** وقيل أربعون لقوله عليه السلام **خير السرايا أربعون** وقيل خمسون قياساً على القسامة وقيل سبعون لاختيار موسى سبعين رجلا لميقاته حتى يسمعوا كلام الله ويخبروا من وراءهم وقيل ثلاثمائة وبضعة عشر عدة أصحاب طالوت وأهل بدر وقيل ألف وأربعمائة أوخمسمائة عدة أهل بيعة الرضوان قال بعضهم وهذه المذاهب كلها باطلة لا تستحق أن يلتفت إليها وشبهاتهم واهية لاحاجة إلى التصريح بدفعها اهـ .

وقال فى ظفر الأمانى فى شرح مختصر الجرجانى وهذه كلها وأمثالها أقوال فاسدة والتحقيق الذى ذهب إليه جمع من المحدثين هو أنه لايشترط للتواتر عدد إنما العبرة بحصول العلم القطعى فإن رواه جمع غفير ولم يحصل العلم به لايكون متواتراً وإن رواه جمع قليل وحصل العلم الضرورى يكون متواتراً البتة اهـ .

والصحيح إن العلم الحاصل منه إن كان عن كثرة العدد وجب حصوله لجميع السامعين وإن كان عن القرائن اللازمة له لم يجب ذلك بل قد يحصل لزيد دون عمرو ولقوم دون آخرين لأن القرائن قد تقوم عند البعض دون البعض .

وقيل يجب حصوله للكل مطلقاً وقيل لايجب مطلقاً وفيهما نظر وقد يحصل التواتر عند قوم ولايحصل عند آخرين لبلوغ طرقه المفيدة له إلى من حصل عنده دون الآخرين كما أنه قد يصح الخبر عند قوم ولا يصح عند آخرين لوصوله إلى الأولين من طريق صحيحه أو طرق وعدم وصوله إلى الآخرين منها بل من طريق أخرى فيها ضعيف أوكذاب .

هذا وذكر ابن الصلاح والنووى ومن تبعهما أن مثال المتواتر على

التفسير السابق يعز وجوده وزعم ابن حبان والحارث أنه معدوم بالكلية لايوجد له مثال، قال ابن الصلاح: إلا أن يدعى ذلك فى حديث من كذب على الخ، فإنه رواه عن النبى صلى الله عليه وسلم أكثر من ستين نفساً من الصحابة منهم العشرة، وليس فى الدنيا حديث أجمع على روايته العشرة غيره. وتعقب عليه الحافظ أبو الفضل العراقى بحديث مسح الخف، فقد رواه أكثر من ستين صحابياً ومنهم العشرة، وحديث رفع اليدين فى الصلاة، فقد رواه نحو خمسين منهم، ومنهم العشرة أيضاً قال السخاوى فى فتح المغيث: وكذا الوضوء من مس الذكر قيل أن رواته زادت على ستين وكذا الوضوء مما مست النار وعدمه اهـ.

ويأتى فى الكلام على هذا الحديث أعنى حديث من كذب على الجواب عن هذا التعقب، وقال الحافظ ابن حجر فى توضيح النخبة: ما ادعاه ابن الصلاح من العزة ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من العدم لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطئوا على الكذب أو يحصل منهم إتفاقاً قال ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها، إذا اجتمعت على اخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطئهم على الكذب إلى آخر الشروط، أفاد العلم اليقينى بصحة نسبته إلى قائله، ومثل ذلك فى الكتب المشهورة كثير اهـ.

وقد نقله جماعة منهم السيوطى فى إتمام الدراية بشرح النقاية وقال عقبه قلت صدق شيخ الإسلام وبر وماقاله هو الصواب الذى لايمترى فيه من له ممارسة بالحديث واطلاع على طرقه، فقد وصف جماعة من المتقدمين والمتأخرين أحاديث كثيرة بالتواتر منها حديث أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف، وحديث الحوض، وانشقاق القمر، وأحاديث الهرج، والفتن فى آخر الزمان.

وقد جمعت جزءاً فى حديث رفع اليدين فى الدعاء فوقع لى من طرق

تبلغ المائة وعزمت على جمع كتاب فى الأحاديث المتواترة يسر الله ذلك بمنه آمين اهـ .

وقال فى شرح التقريب عقب نقل كلام ابن حجر أيضاً مانصه قلت قد ألفت فى هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله سميته الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة مرتباً على الأبواب أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه ثم لخصته فى جزء لطيف سميته قطف الأزهار اقتصرت فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة منها حديث الحوض من رواية نيف،وخمسين صحابياً وحديث المسح على الخفين،من رواية سبعين صحابياً وحديث رفع اليدين فى الصلاة من رواية خمسين،وحديث نضر الله امرءاً سمع مقالتى من رواية نحو ثلاثين،وحديث نزل القرآن على سبعة أحرف من رواية سبع وعشرين،وحديث من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة من رواية عشرين،وكذا حديث كل مسكر حرام،وحديث بدا الإسلام غريباً،وحديث سؤال منكر ونكير،وحديث كل ميسر لما خلق له،وحديث المرء مع من أحب،وحديث أن أحدكم ليعمل أهل الجنة،وحديث بشر المشاءين فى الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة،كلها متواترة فى أحاديث جمة أودعناها كتابنا المذكور ولله الحمد ثم ذكر أن أهل الأصول قسموا المتواتر إلى لفظى ومعنوى ثم قال: قلت وذلك أيضاً يتأتى فى الحديث فمنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة ومنه ما تواتر معناه كأحاديث رفع اليدين فى الدعاء فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث فيها رفع اليدين فى الدعاء و قد جمعتها فى جزء لكنها فى قضايا مختلفة فكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع اهـ .

وفى فتح البارى أمثلته،يعنى المتواتر كثيرة منها:حديث من بنى لله مسجداً والمسح على الخفين،ورفع اليدين،والشفاعة،والحوض ورؤية الله فى الآخرة، والأئمة من قريش وغير ذلك اهـ .

قال الشيخ التاودى فى حواشيه على الصحيح وقد نظمت ذلك فقلت :

مما تواتر حديث من كذب ومن بنى لله بيتاً واحتسب

ورؤية شفاعـــة والحوض ومسح خفين وهاذى بعض

وقال السخاوى فى فتح المغيث مانصه وذكر شيخنا يعنى ابن حجر من الأحاديث التى وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والحوض فإن عدد رواتها من الصحابة زاد على أربعين وممن وصفهما بذلك: عياض فى الشفا وحديث من بنى لله مسجداً ورؤية الله فى الآخرة والأئمة من قريش وكذا ذكر عياض فى الشفا: حديث حنين، الجذع، وابن حزم: حديث النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل وعن اتخاذ القبور مساجد والقول عند الرفع من الركوع، والأبرى فى مناقب الشافعى حديث المهدى، وابن عبد البر حديث اهتزاز العرش لموت سعد، والحاكم حديث خطبة عمر بالجابية والإسراء وأن إدريس فى الرابعة، وغيره حديث انشقاق القمر والنزول، وابن بطال حديث النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، والشيخ أبو إسحاق الشيرازى قال بعد ذكر الأحاديث المروية عن النبى صلى الله عليه وسلم فى غسل الرجلين لايقال أنها أخبار آحاد لأن مجموعها تواتر معناه، وكذا ذكره غيره فى التواتر المعنوى كشجاعة على، وجود حاتم، وأخبار الدجال، وشيخنا حديث خير الناس قرنى وقد أفرد ماوصف بذلك فى تأليف أما للزركشى أو غيره اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى رسالة الفرقان بين الحق والباطل لما تكلم على الخوارج ما نصه: فلهذا جاءت الأحاديث الصحيحة بقتالهم والأحاديث فى ذمهم والأمر بقتالهم كثيرة جداً وهى متواترة عند أهل الحديث مثل أحاديث الرؤية وعذاب القـــبر وفتنته وأحاديث الشفاعة والحوض اهـ.

وفى كتاب مسلم الثبوت فى أصول الفقه للشيخ محب الله بن عبد الشكور فى الكلام على المتواتر ما نصه: المتواتر من الحديث قيل لايوجد وقال ابن الصلاح إلا أن يدعى فى حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، فإن رواته أزيد من مائة صحابى وفيهم العشرة المبشرة وقد يقال مراده التواتر لفظاً وإلا فحديث المسح على الخفين متواتر رواه سبعون صحابياً وقيل حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف متواتر رواه عشرون من الأصحاب

وقال ابن الجوزى تتبعت الأحاديث المتواترة فبلغت جملة منها: حديث الشفاعة وحديث الحساب وحديث النظر إلى الله تعالى فى الآخرة وحديث غسل الرجلين فى الوضوء وحديث عذاب القبر وحديث المسح على الخفين اهـ.

وفى تأويله لكلام ابن الصلاح شىء مع ما تقدم عن السيوطى من الأمثلة الكثيرة لما تواتر لفظاً.

بل الظاهر أنه ما قصد فى كتابه فى المتواترات إلا جمع المتواتر اللفظى وإن كان لايسلم له فى كثير من أحاديثه. وقد اعترض شارح مسلم الثبوت الشيخ عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى تأويله المذكور قائلا ما نصه ثم فى هذا التأويل أيضاً شىء فإنه قد تواتر قوله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار رواه اثنا عشر صحابياً مقطوع بعدالتهم أكثرهم من أصحاب بيعة الرضوان.

وقد تقدم تواتر: لا نورث ما تركناه صدقة، ولعل تأويل قوله أنه مبالغة فى القلة اهـ.

وفيه أيضاً نظر على ما تقدم عن الحافظ وغيره من كثرة أمثلته.

إلا أنه اعترض ذلك بعضهم بأن الذى له أمثلة كثيرة هو المتواتر تواتراً معنوياً.

وأما المتواتر اللفظى فلا.

وكثير مما قيل فيه أنه لفظى يظهر عند النظر فيه أنه معنوى.

وفى ظفر الأمانى ما نصه: ما ذكره فى شرح النخبة من الاستدلال على وجود المتواتر وجود كثرة ضعيف جداً تعقبه من تكلم عليه اهـ.

ثم قال شارح مسلم الثبوت عقب ما نقلناه عن أصله فى مثال المتواتر ولم يرد يعنى مؤلفه الحصر فيه أى فيما ذكر فى كلامه فإن أعداد الركعات وذهاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر وأحد وسائر الغزوات، والأذان والإقامة والجماعة، وفضائل الخلفاء الراشدين وفضل أصحاب بدر بعمومها متواترة من غير ريبة وسيجىء إن شاء الله تعالى حديث لن تجتمع أمتى على ضلالة بمعناه متواتر.